

دور الإرادة السياسية في تنمية المجتمع الجزائري، دراسة تحليلية نقدية.

The role of political will in the development of Algerian society,
a critical analytical study.

د. محمد بلعسل¹، جامعة المسيلة – محمد بوضياف

Dr. Mohammed belasal, University University of M'sila
Mohammed.belasal@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2020/12/30

تاريخ القبول: 2020/09/22

2020/06/19

تاريخ الاستلام:

ملخص:

تعمل الدول الطامحة للتطور و التقدم في العصر الراهن على تجاوز كل المشاكل التي قد تعترض مسيرتها التنموية و ذلك باستخدام كل الوسائل المتاحة سواء المادية أو المعنوية. و حتى يتم بلوغ هذا الهدف الاستراتيجي فإنها تسعى دوما لتنمية المجتمع من جميع الجوانب السياسية و الاجتماعية والاقتصادية. تركز هذه الورقة البحثية على دور الإرادة السياسية في تنمية المجتمع الجزائري، ومحاولة كشف أن الاختلالات الواقعة سابقا في مجال عملية التنمية هي نتاج غياب إرادة سياسية حقيقية تسعى لإصلاح المجتمع و الاقتصاد بأسس واقعية و مواكبة للتطورات الحاصلة وطنيا و عالميا. بناء على ذلك تأتي هذه الدراسة لتحلل و تناقش فكرة أن تحقيق التنمية المجتمعية في الجزائر حاليا يستلزم توفر "إرادة سياسية" حقيقية تنطلق منها مسيرة التنمية و تكون مصدر التغيير الهادف، و حجر الأساس الذي تبنى عليه مقومات النجاح في حاضر الدولة و مستقبلها.

كلمات مفتاحية: إرادة سياسية، التنمية، المجتمع الجزائري.

Abstract:

Countries aspiring to development and progress in the current era are working to overcome all problems that may hinder their development path by using all available means, whether material or moral. In order to achieve this strategic goal, it always seeks to develop society from all political, social and economic aspects. This research paper focuses on the role of political will

¹ - د. محمد بلعسل : Mohammed.belasal@univ-msila.dz

in the development of Algerian society, and an attempt to reveal that the previously existing imbalances in the field of the development process are the result of the absence of a real political will seeking to reform society and the economy on realistic foundations and keep pace with developments taking place nationally and globally. Therefore, this study comes to analyze and discuss the idea that achieving societal development in Algeria currently requires the availability of a real "political will" from which the development process starts and is the source of meaningful change, and the cornerstone on which the elements of success are built in the present and future of the state.

Keywords: political will, the development, Algerian society.

1. مقدمة: تعمل الدول الطامحة للتطور و التقدم في العصر الراهن على تجاوز كل المشاكل التي قد

تعرض مسيرتها التنموية و بكل الوسائل المتاحة سواء المادية أو المعنوية. و حتى يتم بلوغ هذا الهدف الاستراتيجي فإنها تسعى دوما لصنع سياسات عامة و إنجاز ممارسات فاعلة تقوي ثقة أفراد المجتمع بسلطته السياسية. لذلك فهي تبني اقتصاداتها بالإمكانات المتوفرة تجنباً من الوقوع في اختلالات اقتصادية خطيرة، وتكرس خدمة المصلحة العامة بكل حرية و عدالة حتى تكسب الدولة الاستقرار و التقدم و يجني المجتمع قيم المواطنة و العمل بها في جميع مجالات الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

و لكون تنمية المجتمع قضية محورية في عصرنا هذا، عصر المعرفة و التكنولوجيا من أجل فرض الوجود وبسط النفوذ و تحقيق مقومات الريادة الوطنية و العالمية فإن أهم فكرة ترتبط بتحقيق هذه التنمية المجتمعية تتمثل في توقّر "الإرادة السياسية" التي تعتبر منطلق التنمية و مصدر التغيير الهادف لأغلب الدول والمجتمعات، و حجر الأساس الذي تبنى عليه مقومات النجاح في حاضر الدول و مستقبلها.

و باعتبار الجزائر دولة ذات علاقة بما يحدث في النسق العالمي من تطورات، و ساعية كباقي دول العالم لتحقيق التطور و التقدم فإننا نلاحظ بأن الخطاب السياسي الجديد - خاصة بعد 2019/12/12 - يركز على وجوب تفعيل الإرادة و العزيمة لتحقيق التنمية و الحد من انتشار ظاهرة الفساد السياسي و كل مظاهر التخلف و التهميش. لذلك يلاحظ المرء أنّ مشكلة التنمية الوطنية في الجزائر ليست مشكلة مادية أو مالية و إنّما هي مشكلة غياب وجود إرادة سياسية فعلية تحرك الضمير الجمعي و الفردي للنهوض بالوطن

من حالة الفساد المنتشر فيه الى حالة الاقلاص الحضاري و الريادي. فبالإرادة السياسية الفعلية السليمة تستطيع الدولة تأسيس دولة قوية قائمة على ثقافة البناء و مؤسسات سياسية وطنية حرة و نزيهة، ومؤسسات اقتصادية و إدارية رشيدة حامية للمال العام و خادمة لأفراد المجتمع، و بالتالي محققة معادلة التوازن بين الموارد البشرية الجزائرية و الموارد المادية المتوفرة. كما أنه بهاتمة الإرادة و العزيمة تستطيع الجزائر منافسة القوى العالمية في جميع مجالات الحياة العامة و الخاصة.

و على هذا الأساس، فإن هذه الورقة البحثية تحاول الاجابة عن الاشكالية التالية: هل تملك الجزائر في الوقت الراهن (2021) الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق التنمية المجتمعية و تحقيق طموحات الشباب الجزائري ؟.

سوف يتم الاجابة عن الاشكالية المطروحة بطريقة تحليلية نقدية، و ذلك بغرض فهم و نقد الدور الذي تؤديه الإرادة السياسية على التنمية المجتمعية، فالمتغير المستقل و المركب في دراستنا هذه هو الارادة السياسية التي هي من المفاهيم المهمة نحتاج فيها الى "عملية تحليل ننتقل من المجهول الى المعلوم لأننا نبدأ من فكرة كلية غامضة و مبهولة و نصل إلى أجزاء واضحة و معلومة"(زروخي، 2015، ص345).

2. الاطار المفاهيمي للدراسة: الإرادة السياسية ، التنمية المجتمعية.

1.2. مفهوم الإرادة السياسية: يُقصد بالإرادة (The will) في معجم المعاني الجامع أنها " إسم، مصدر أراد، إرادة أي عزم، عزيمة، مشيئة، و قُوَّة الإرادة: المثابرة على القيام بعمل ما برغم العوائق والمصاعب التي تعترض القائم بهذا العمل "(معجم المعاني الجامع). كما يقصد بالإرادة اصطلاحاً على أنها "تصميم واعٍ على أداء عمل معين، ويستلزم هدفاً و وسائل لتحقيق هذا الهدف، بالإضافة إلى العمل الإرادي، وليد قرار ذهني سابق"(موسوعة كشاف، 2020). فهي ليست عملاً فوضوياً دون أهداف، بل هي سلوك انساني هادف لخدمة الافراد و المجتمع و المؤسسات يعتمد على الادراك و الوعي و التخطيط المسبق و يتعد عن المثبطات و العشوائية.

و دون الخوض في ذكر جميع التيارات و المدارس الفكرية التي تناولت موضوع الإرادة فإننا نكتفي فقط كمثال أنه "وردت مادة "أراد" واشتقاقاتها في القرآن الكريم (132) مرة، و هي ثلاثة أنواع إرادة الهية و إنسانية و شيطانية (المرجع نفسه). لذلك يتبين لنا مدى أهمية الإرادة في حياتنا الدنيوية و الأخروية. إضافة لذلك فقد "أوضح إنجلز أن حرية الإرادة لا تعني شيئاً إلا المقدرة على اتخاذ القرارات بفهم الذات. حتى الطابع الإرادي لعمل ما، يظهر بوضوح شديد حينما يتعين على إنسان حتى يتغلب على عقبات

معينة، خارجية أو داخلية، ليحقق هدفه والفترة الأولى لعمل إرادي تكمن في وضع الهدف واستيعابه، ويتبع هذا قرار العمل واختيار أنجح وسائل العمل ، ولا يمكن وصف عمل بأنه عمل إرادة إلا إذا كان تطبيقاً لقرار ذاتي، و قوة الإرادة ليست منحة من الطبيعة، فالمهارة والمقدرة في اختيار هدف ما، واتخاذ قرارات سليمة وتطبيقها، وإتمام ما بدئ فيه هي ثمار فهم وخبرة وتربية ذاتية.(المرجع نفسه).

أ تعريف الإرادة السياسية: لا شك أنّ الإرادة السياسية Political will تهتم "بالمهارة السياسية لتقييم تنبؤات وعواقب السلوك السياسي في العمل" (TREADWAY.2005. p 229). لذلك فهي تعني "مشيئة الأمة الساعية للارتقاء بقدرة الدولة عبر استثمار عناصر القوة المادية بشكل سليم و بما يخدم الأهداف الاستراتيجية للدولة الأمر الذي يؤكّد أثر الإرادة المهم في قدرة الدولة" .(الشجيري، 2010، ص86). يتضح لنا من خلال هذا التعريف أنّ الإرادة هي السعي نحو الارتقاء بالدولة و المجتمع من مرحلة الضعف الى مرحلة القوة و مواجهة التحديات العالمية، و الإرادة بهذا المفهوم لا تقتصر على فئة معينة من الناس بل تشمل نسق الدولة ككل، فهي مشيئة عامة و استثمار كلي للطاقات و توجيه هذا الاستثمار في الطريق السليم و الصحيح نحو خدمة الاستراتيجية التي تطمح الدولة الوصول إليها.

كما يقصد بالإرادة السياسية " المقدرة على اتخاذ القرار بعيدا عن الضغط الداخلي والخارجي، في إطار رؤية استراتيجية تأخذ مصالح الشعوب بعين الاعتبار "(التميمي،2010). فلا معنى للإرادة السياسية إذا لم تأخذ بعين الاعتبار مصالح المجتمع و خدمته. لذلك أصبح مصطلح الإرادة السياسية اليوم من مُسلّمات القوة السياسية المرادفة للدول التي تحترم نفسها، وتفرض وجودها عالميًا على الحلبة الدولية، خصوصًا بعد تشعب العلاقات الدولية وتعقدها، فبها - أي الإرادة السياسية - صار للعالم نظام اصطلاح على تسميته بالنظام الدولي تعيّنت بموجبه طبيعة العلاقات الدولية على أساس من التفرد أو المحاصصة الجائرة بين بضع دول كبرى احتكرت الإرادة السياسية لذاتها، في حين وُضعت باقي دول العالم في طواير الدول المُضطفة وراء فناء حداثتها الخلفية تحت جبروتها الذي طغى وبقى وأظهر في الأرض الفساد ! (مجلة الوعي، 2017).

ب مقومات الارادة السياسية: تبنى الإرادة السياسية على مجموعة من المقومات يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- ضرورة وجود نخبة حاكمة تحرّك وتوجّه عمليات التحديث.
- عقيدة سياسية تعطي السلطة ويلبجها صفة المشروعية.

• سلسلة من الأدوات التي تمكن الدولة بأن تقوم بتنفيذ برامجها. (الشجيري، 2010، ص 88).

2.2. مفهوم التنمية المجتمعية: مصطلح التنمية في جوهره يعني بناء مؤسسات تعليمية وثقافية وسياسية لإحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين وذلك بقصد إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي وتلبية الحاجات الأساسية والضرورية المتزايدة للأفراد (بوحوش، 2010، ص 01). لذلك فإنّ "تنمية المجتمع هي عملية يجتمع فيها الناس معًا لاتخاذ إجراءات بشأن ما هو مهم بالنسبة لهم. تتجذّر تنمية المجتمع في جوهرها في الإيمان بضرورة حصول جميع الناس على الصحة والرفاهية والثروة والعدالة والفرص" (SCDC.2021). و عليه يمكن القول أنّ التنمية المجتمعية لا تتحقّق إلاّ بتوفر مجموعة من الشروط الأساسية من بينها الإرادة في تحقيق هذه التنمية و العمل الجاد و المخلص لتحقيقها بالوسائل و الامكانيات المتوفرة.

3. دور الإرادة السياسية في تنمية المجتمع الجزائري: الواقع و الأبعاد.

لا شك أنّ نجاح التنمية في الجزائر قضية متعددة الجوانب تتداخل فيها عوامل كثيرة تاريخية و اجتماعية و ثقافية و اقتصادية، لكن من وجهة نظرنا أنّها قضية سياسية بالدرجة الأولى، لأنّ السلطة السياسية هي من تملك القوة و السيطرة المشروعة على توجيه السياسات الاقتصادية و الاجتماعية التي تمّ المجتمع، وبالتالي نلاحظ أنّ الحراك السياسي و الاجتماعي الذي بدأ يوم 22 فيفري 2019 في الجزائر قد دفع الى "إعادة إحياء الآمال لدى العديد من الباحثين و النخب و الفاعلين السياسيين لتحقيق الديمقراطية. الكلمة التي يبدو أنّها أصبحت محل إجماع بين مختلف التيارات الفكرية... كمدخل إلى إنجاز عملية التحوّل الشامل و تحقيق العدالة الاجتماعية و أهداف التنمية بوجه عام" (بروسي، 2013، ص 31). فعملية التحوّل تقوم على الرغبة في التغيير و العزم على تغيير السلوكيات التقليدية الممارسة سابقا بسلوكيات جديدة، تعيد للجزائر مكانتها و تحقّق التنمية و التطور للمجتمع.

قام الحراك الشعبي في الجزائر لكي يخلق واقعا جديدا يسير وفق إرادة سياسية تسعى الى " تفكيك منظومة الحكم السابقة ومحاسبة كل الفاسدين فيها ومتابعتهم قضائياً، ومنع استنساخ نظام الحكم لنفسه وتمديد عمره من خلال إجراءات انتخابية شكلية. بل يدعو إلى التوجّه نحو هندسة سياسية وانتخابية جديدة تعزّز القطيعة التامة مع منظومة الحكم السابقة وممارساتها، ونقل الجزائر إلى انفتاح سياسي حقيقي يؤدّي إلى بناء ديمقراطي مستمر وفعال تستطيع فيه التشكيلات السياسية والمدنية والنقابية والمواطنون ممارسة حقوقهم السياسية كاملة وبكل حرية، ومنها على وجه الخصوص اختيار ممثلهم من خلال

انتخابات ديمقراطية حقيقية شفافة ونزيهة لا تشارك فيها وجوه من نظام الحكم السابق "(بلغيث، 2019). بناء على ذلك يمكن تحليل واقع و أبعاد الإرادة السياسية في إطار هدف تنمية المجتمع الجزائري من خلال المتغيرات التالية:

1.3. مكافحة الفساد و تطبيق العدالة: قال وزير العدل الجزائري الحالي في جلسة برلمانية علنية أنّ "محاربة الفساد أولاً وقبل كل شيء، قبل ما نذهب للمتابعة، قبل ما نذهب للسجن، قبل ما نذهب للمصادرة، قبل ما نذهب للحكم، مكافحة الفساد هي إرادة سياسية... حين نقول مجرد كلام، نقول بأننا نكافح، بأننا نحارب، نأتي بالنصوص دون وجود إرادة سياسية لا نفعل شيء... بدون إرادة سياسية لمكافحة الفساد فلا نفع لقانون الفساد، و لا نفع حتى لعبقرية القضاة و رجال القانون..." (زغماتي، 2020). لقد تكلم الوزير عن ظاهرة الفساد كأكبر ظاهرة تعيق الفعل التنموي في الجزائر، و تفقد الأمل لخدمة الوطن و المواطنين، و لذلك جاءت كلمته السالف ذكرها في البرلمان الجزائري لتبين أن النصوص القانونية و القضاة و غير ذلك بقيت نفسها، و لكن الأهم في عملية التغيير الحالي هو أنه يوجد عامل واحد يساعد على مكافحة الفساد و الحد من انتشاره في مؤسسات الدولة يتمثل في الإرادة السياسية. و على هذا الأساس يمكن القول أنّ واقع الإرادة السياسية في سياق مكافحة الفساد تمثل في توجه السلطة السياسية الى اتخاذ كافة التدابير التي تتيح لها محاسبة الفاسدين من منظومة الحكم السابقة ومتابعتهم قضائياً ضمن الأطر القضائية والتشريعات الوطنية المتعلقة بذلك، حيث تم فتح التحقيقات في العديد من قضايا الفساد التي شكّلت اهتمام الرأي العام الداخلي في السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السابق، عبد العزيز بوتفليقة، منها على وجه الخصوص: قضية الطريق السيّار شرق/غرب وقضية تركيب السيارات وقضية العقار الفلاحي والقروض البنكية. وفي سابقة هي الأولى في الجزائر شملت التحقيقات والاعتقالات والمحاكمات شخصيات نافذة جداً منهم مدير المخابرات السابق، الفريق مجّد مدين، وطرطاق وشقيق الرئيس، السعيد بوتفليقة، الذي تعتبر جهات كثيرة متابعة للشأن الجزائري أنه كان الحاكم الفعلي للبلاد بعد مرض شقيقه، الرئيس بوتفليقة، منذ سنة 2013. كما شملت تلك الإجراءات، التي وُصفت بالاستثنائية في مسار تطور القضاء الجزائري، رئيسيّ للوزراء، هما: عبد المالك سلال وأحمد أويحيى، ووزراء سابقين وشخصيات سياسية بارزة، منها: لويّزة حنون وكريم طابو ورؤساء أحزاب (ما كان يسمى التحالف الرئاسي السابق) ورجال أعمال، منهم على وجه الخصوص علي حداد وطحكوت محيي الدين، ممن كانوا يشكلون الفريق المساند للرئيس السابق بوتفليقة (بلغيث، 2019).

يتبين لنا مما سبق أنّ السلطة السياسية الحالية تعمل على إقامة حكم سياسي جديد يقوم بإصلاحات تكون نابعة من المجتمع و تطلعات أفرادها، و ليس على حكم الأقلية التي استخدمت التهميش و الاقصاء و غياب الحوار في العملية التنموية، مما نتج عن ذلك ظواهر أضعفت الجزائر و طينيا و عالميا و خلقت وضعاً اجتماعياً و اقتصادياً و سياسياً و ثقافياً مأساوياً على كافة المستويات.

2.3. أخلة العمل السّياسي: تسعى السلطة السياسية في الجزائر لأخلة العمل السّياسي و ذلك من أجل استرجاع الثقة المفقودة بين الحاكم و المحكوم و بدء عملية البناء الوطني في جميع القطاعات، ففي أحد خطابات رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون" قال "إنّ الدولة ستكون مصغية للتطلعات العميقة والمشروعة للشعب نحو التغيير الجذري لنمط الحكم... يتوجب تجاوز الوضع السياسي الراهن للخوض في القضايا الجوهرية للبلاد عبر انتهاج استراتيجية شاملة مبنية على رؤية سياسية واضحة تهدف إلى استعادة الشعب لثقلته في دولته واستعادة هيبة الدولة من خلال الاستمرار في مكافحة الفساد والقضاء على سياسة اللأعقاب... إلى جانب ضمان أخلة الحياة السياسية وإعادة الاعتبار للهيئات المنتخبة من خلال قانون انتخابات جديد، يمنح فرصة أكبر للشباب". (بلعمرى، 2019).

يتّضح لنا من خلال خطابه هذا أنه توجد رغبة سياسية نحو بناء دولة المؤسسات لا دولة الأفراد في الجزائر، و هذا ما يعكس إرادة حقيقية للتغيير السلمي و الهادف. لذلك نستطيع القول أن حتمية اخضاع السلوك السياسي للأخلة يعد مدخلا هاما لتحقيق تنمية فعلية في البلاد، فاستعمال المال الفاسد في الانتخابات الوطنية سواء المحلية أو التشريعية أو الرئاسية زعزع ثقة المواطن في مؤسسات دولته، و غرس قيم منافية للسلوك الحضاري و الريادي المأمول لدى أغلبية المجتمع الجزائري. و بالتالي نلاحظ أن التوجه الحالي للسلطة السياسية يعمل لاسترجاع هذه الثقة بالإمكانات و الوسائل المتاحة، و على هذا الأساس " ألحّ الرئيس عبد المجيد تبون على تحديد مقاييس انتخابية شفافة تقطع نهائيا مع ممارسات الماضي السلبية بمنع المحاصصة (الكوتا) في توزيع المقاعد و شراء الذمم، والفصل بين المال والسياسة، كشرط لا بد منها لأخلة الحياة السياسية، و ضمان انتخابات تعبّر حقا ودون منازع عن الإرادة الشعبية، وبذلك تنبثق عنها مؤسسات ديمقراطية نظيفة، ذات مستوى ومصداقية، مفتوحة للشباب لا سيما للجامعيين منهم، والمجتمع المدني... كما أوضح الرئيس بأنّ المقاييس الجديدة يجب أن تراعي في حدود الممكن الجمع بين الكفاءة والتجربة في المترشحين، خاصة في المدن الكبرى، كما لا ينبغي أن لا تحرم أي مواطنة أو مواطن يتمتع

بحقوقه السياسية والمدنية من الترشح لأسباب سياسية، ضمانا لتوفير فرص متكافئة للجميع في الترشح،
والرقي الاجتماعي والسياسي. (مُجدق، 2020)

نستخلص مما سبق ذكره أنّ التنمية الحقيقية للمجتمع و الاقتصاد في الجزائر تحتاج الى أفعال و ليس الى أقوال، و لذلك تحدف أحلقة العمل السياسي المعلنة من طرف السلطة السياسية الى إبعاد الاشخاص الفاسدين و محاولة تقريب الاشخاص النزهاء لممارسة الفعل السياسي و تقلد المناصب و المسؤوليات. هذا التوجه يساعد على جعل الكفاءة هي الأساس و ليس الموالاة و المحسوبية.

3.3. الاستثمار في المورد البشري و استغلال الطاقات الوطنية: باعتبار أنّ التنمية المجتمعية تتضمن "جميع الاجراءات و الوسائل و الأساليب التي تتخذ لزيادة الانتاج من الموارد الاقتصادية المتاحة و الكافية لرفع مستوى معيشة الفرد و المجتمع، مع تنظيم عمليات التنمية بشكل يحقق الكفاية و العدل، و يحقق أحسن استخدام للموارد الاقتصادية و البشرية" (العياشي و بوعطيط 2013، ص 101) فإنّ الارادة السياسية الفاعلة و الحقيقية هي التي تسعى بكل الطرق لاستثمار جميع الموارد المتاحة و استغلالها بعدل و كفاية من أجل تحسين المستوى المعيشي للأفراد و تطوير المجتمع في ثقافته و مستواه المعرفي بدءا من القاعدة (الأسرة، المدرسة) وصولا الى القمة .

و دون شك أن التنمية الفعلية إذا لم يرافقها اهتمام بالموارد البشرية فإن مآلها الفشل و العجز. لذلك نجد أن موضوع الاهتمام بالموارد البشرية و استغلال الطاقات الوطنية من جميع النواحي تزيد من نشر ثقافة المواطنة وسط أفراد المجتمع ، و هي الآليات السليمة لكي تخلق جيلا يتربى تلقائيا على حب الوطن و الإخلاص في بنائه و تشييده، و على هذا الأساس يمكن القول أنّ الارادة السياسية الرشيدة تؤدّي إلى "بناء إنسان مشارك مبادر يقدم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة إذا تعارضتا، ويفرق بين المجال العام والخاص لممارسة الحقوق والمسؤوليات دون خلط مع الاستعداد للدفاع عن الوطن وحمائته من أنواع الفساد والظلم الاجتماعي عبر تقديم ثقافة أداء الواجب – على حد تعبير المفكر الجزائري مالك بن نبي – لأنّه بأدائها تتحقق الحقوق تلقائيا" (حجاج، 2005، ص 70).

وفق هذا السياق نلاحظ أنّ السلطة السياسية بقيادة الرئيس عبد المجيد تبون أعلنت عن اهتمامها بالموارد البشرية و استغلال الطاقات الوطنية بدءا من المدرسة التي نلاحظ أنّها شكلت محور اهتمام من طرف الرئيس لإصلاحها و تطويرها ماديا و معنويا، فقد أكد الرئيس "على ضرورة إبعاد المدرسة عن السياسة و على منع الاجتماعات غير البيداغوجية في المدارس حتى تبقى المدرسة للتربية و التعليم

وقفقط...مدرستنا ليست حقل تجارب، بل يجب أن تكون مدرسة بشخصيتها الجزائرية، حتى لا نبني مجتمعا مقطوع الصلة بمجذوره" (عبد الرزاق ب، الشروق). فهذا الاهتمام بالمدرسة الجزائرية يعد من صميم التنمية و تطور المجتمع الجزائري.

إنّ عزم السلطة السياسية على جعل المدرسة من أولى المؤسسات التي تنال الاهتمام لتنمية المجتمع يستند على فكرة أن "المدرسة هي الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها في بناء الأجيال، و منها ينطلق كل تغيير في بناء العقول و الذوات، و بها ينتقل المجتمع من منطق التصنيع الى منطق العلم و المعلوماتية، و بها أيضا تقاس قوّة المجتمعات و الامم، و على هذا يصبح اصلاح المنظومة التربوية لمسيرة العولمة و التكنولوجيا أكثر من ضرورة" (بن عابد 2016، ص 111). و بناء على ذلك نجد أنّ رئيس الجمهورية طلب من الحكومة " الإعداد الفوري لقسم أو مدرسة نموذجية لاستعمال الأدوات البيداغوجية التكنولوجية مثل اللوحة الإلكترونية، الفلاش ديسك وغيرها قبل تعميم التجربة على كل المدارس، بدل حمل حزمة كتب ثقيلة، وشدّد على التغيير الفعلي و في العمق" (عبد الرزاق ب، مرجع سابق) للمدرسة الجزائرية في منظومتها و في مناهجها التعليمية.

و في السياق نفسه، يلاحظ المرء أنّ الاستثمار في الموارد البشرية و استغلال الطاقات لا يقتصر على المدرسة لوحدها، و إنما يشمل مخرجات الجامعة و كل الافراد الذين لهم مؤهلات علمية و عملية و القادرين على إحداث التغيير في سوق العمل و في تقديم الخدمات للمجتمع. و على هذا الأساس نجد أنّ "رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون شدّد على ضرورة إجراء إصلاحات عميقة على المنظومة الجامعية في جوانبها المتصلة بالنقل والإيواء وكذا فتح التكوين في ما بعد التدرج للراغبين في ذلك، مع تأكيده على وجوب التوجّه نحو استقلالية الجامعات وفتحها على العالم" (الاذاعة الجزائرية، 2020).

نستخلص من كل ما سبق ذكره أننا "نحن اليوم لسنا بحاجة لإرادة سياسية و حسب من أجل التغيير، بل نحن بحاجة للإرادة في كل المجالات و في كل القطاعات، نحن بحاجة لإرادة إنسانية كي نرمّم الضمائر، و نحن بحاجة لإرادة اجتماعية كي نصلح القيم، و نحن بحاجة لإرادة اقتصادية كي نوجد حلولاً لكل الأزمات الاقتصادية و نحن بحاجة لإرادة سياسية كي نؤطر كل الارادات ، و بالتالي عندما تتوفر الإرادة السياسية من طرف السلطة و تتوفر الارادات المتبقية من طرف الشعب فحينها فقط يمكننا أن نحلم بدولة مثالية، أم أن نتحاور أو نفتح حوارات من أجل "إرادة الأنا" و من أجل الارادة الذاتية فحينها لن نزيد الوضع إلا تعقيدا (بلحاج، 2019) و ضعفا.

خاتمة:

في الختام يمكن القول أنّ نجاح التنمية المجتمعية في الجزائر لا يمكن بلوغه إلا من خلال توفر إرادة سياسية حقيقية تسعى لذلك بكل الوسائل المتوفرة، و دون شك أن مفعول هذه الإرادة لا يكف وحده، و إنما يتطلب جهودا مشتركة من جميع عناصر نسق النظام السياسي الرسمية و غير الرسمية. فالجزائر بحاجة لإرادة جماعية يشترك فيها الجميع دون استثناء لكي تحقق التقدم و التطور في جميع مجالات الحياة العامة و الخاصة.

إنّ تقدّم الدولة الجزائرية و تطور مجتمعتها في عصرنا هذا يحتاج لإرادة تعي معنى التنمية الفعلية لا السطحية، و تقدم كل ما بوسعها لتجنب العراقيل و التحديات التي تقف أمامها، و لعلنا نلاحظ أن أبرز تحدي واجهته السلطة السياسية الحالية هو التحدي الصحي، الذي نتج من خلال انتشار الوباء العالمي المسمى كوفيد 19، و هو وباء عالمي مس أغلب دول العالم، و قد أثر على فاعلية السلوك السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي كثيرا و في جوانب متعددة و مثال ذلك أنّ الجزائر أغلقت جميع الحدود و حركة النقل، و غلق الجامعات و المدارس و المساجد و غير ذلك... و هذا ما خلق وضعاً صعباً للسلطة السياسية في إحداث تغييرات على السياسات المرسومة لبلوغ الاهداف المراد تحقيقها في وقتها المحدد. و في النهاية نستخلص أن "إرادة الأنا" التي سيطرت على الجزائر لعقود من الزمن بدأت تتغير لإرادة سياسية يشارك فيها الجميع دون اقصاء أو تهميش لطرف، و نلاحظ أنّ هذه الإرادة هي الأنجع و الأصح لتحقيق تنمية مجتمعية متميزة في عالم لا يرحم الضعفاء و لا يؤمن إلا بمن يملك إرادة تحمي الجميع و تبني الجميع.

قائمة المراجع:

1. معجم المعاني الجامع، "تعريف و معنى إرادة في معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي"، تم تصفّح المقال في 20-08-2020 على الرابط التالي: <https://bit.ly/3oJYa5A>
2. موسوعة الكشاف، "إرادة"، تم تصفح المقال في 20-08-2020 على الرابط التالي: <https://bit.ly/3cy93VJ>
3. زروخي الدراجي، المذاهب الفلسفية الكبرى من سؤال المعرفة الى سؤال القيم . الجزائر: دار صبحي للطباعة و النشر، 2015.

4. زرزار العياشي و بوعطيط سفيان ، "الجامعة و البحث العلمي من أجل التنمية: إشارة الى الحالة الجزائرية"، في: آمال قاسمي و آخرون، **الجزائر اشكاليات الواقع و رؤى المستقبل** ، بيروت: سلسلة كتب المستقبل العربي، 64، سبتمبر 2013.
5. الشجيري فايق حسن، "أثر الإرادة السياسية في بناء القدرة الاقتصادية للدولة". **المجلة السياسية و الدولية** ، 17، 2010، ص86.
6. حجاج قاسم ،"العولمة و التنشئة السياسية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 159، السنة الحادية و الأربعون، (يناير)2005م ، ص70.
7. بن عابد مختارية، "المدرسة الجزائرية في ظل الاصلاحات التربوية -واقع و آفاق-"، **مجلة الرواق** ، العدد الثالث، جوان 2016.
8. بروسى رضوان ، "جدلية العلاقة بين الديمقراطية و التنمية: نحو مقارنة غير معيارية"، **مجلة المستقبل العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 409، مارس/ آذار 2013، ص 31.
9. **مجلة الوعي** ، "أثر الإرادة السياسية على نخوض الدول وطريقة الإسلام في اكتسابها"، العدد 372، السنة الثانية والثلاثون. 2017 تم تصفح المقال في 15-12-2020 على الرابط التالي:
<https://bit.ly/3pSjN5p>
10. الاذاعة الجزائرية، " الوئيس تبون يشدد على إجراء إصلاحات عميقة على الخدمات الجامعية وفتح طور ما بعد التدرج لكل الراغبين"، 10-08-2020، تم تصفح المقال في 10-01-2021 على الرابط التالي:
<https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200810/197521.html>
11. بلغيث عبد الله، " الانتخابات الرئاسية في الجزائر ديسمبر 2019 وتحديات الاستقرار السياسي ". **مركز الجزيرة للدراسات** ، 11ديسمبر 2019 ، تم تصفح المقال في 21-11-2020 على الرابط التالي:
<https://bit.ly/2YNSYmN>
12. بلقاسم زغماتي، "كلمة الوزير زغماتي أمام البرلمان يتحدث فيه عن الفساد"، 2020/10/14. **فيديو** على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=Ui3UaDGOMNQ>
13. بوحوش عمار، "لغة التنمية و تنمية اللغة"، **محاضرة**، 13 افريل 2010، تم تصفح المقال في 11-01-2021 على الرابط التالي:
<https://bit.ly/39JDmab>
14. عبد المالك خلف التميمي، "العرب و الارادة السياسية". **صحيفة البيان**، 18 يونيو 2010.

15. ق. نُجْد ، " الرئيس تبون يلحّ على تحديد مقاييس انتخابية شفافة ومنع "الكوتا" في توزيع المقاعد وشراء الذمم"، المصدر **DZ** ، 2020-09-19 ، تم تصفح المقال في 2020-12-02 على الرابط التالي: <https://bit.ly/39VqYEm>
16. بلعمري سميرة ، " طلب مساعدة الجزائريين في أول خطاب له هذه ورقة عمل الرئيس تبون". الشروق، 20-12-2019. تم تصفح المقال في 2020-02-07 على الرابط التالي: <https://bit.ly/3nzDpZT>
17. ب. عبد الرزاق ، "تبون يصدر 7 قرارات بشأن قطاع التربية"، الشروق، 2020-02-03. تم تصفح المقال في 2020-10-02 على الرابط التالي: <https://bit.ly/2MJNh6T>
18. بلحاج عبد العالي ، "تنقصنا الإرادة بكل وضوح"، الأوراس نيوز، 2019-12-17. تم تصفح المقال في 2020-09-10 على الرابط التالي: <https://bit.ly/3tHBbvG>
19. TREADWAY, Darren C., HOCHWARTER, Wayne A., KACMAR, Charles J, et al. "Political will, political skill, and political behavior. Journal of Organizational Behavior". **The International Journal of Industrial, Occupational and Organizational Psychology and Behavior**, vol. 26, 2005.no 3, p. 229.
20. Scottish Community Development Centre (SCDC) . "What is community development?", 2021. In: <https://bit.ly/3aG4iaf>